مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤١٧٤ (الاستئناف ١)

الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس: السيد روبرتسون .... (جامايكا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتيلوف
الأرجنتين .... السيد كبغلي
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد بن مصطفى
الصين .... السيد وانغ ينغفان
فرنسا .... السيد ليفيت
كندا .... السيدة فاولر
مالي .... السيد كيتا
ماليزيا .... السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا .... السيد غوريراب
هولندا .... السيد شيفرز
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

00-54350 210700 210700
0054350

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي رواندا وكينيا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، بدون الحق في التصويت، طبقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد موتوبوبا (رواندا)، والسيد كاهيندي (كينيا) المقعدين المحجوزين لهما على جانب قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة نصها كما يلي:

> ”أتشرف، بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية بالأمم المتحدة، أن أطلب أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد مختار اليماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، أثناء مناقشة المجلس المتعلقة بدور مجلس الأمن في الوقاية من الصراعات المسلحة“.

وسوف تصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2000/717.

إذا لم أسمع أي اعتراض، فسوف أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد مختار اليماني.

وتقرر ذلك.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كولومبيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أقول لكم، يا سيدي الرئيس، إننا نشعر بالشرف بحضوركم ومشاركتكم هنا لرئاسة هذه الجلسة الاستثنائية. كما أننا نشعر بالشرف لحضوركم ممثلا لمنطقتنا أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وسبق لمجلس الأمن أن أبدى رأيه في هذا الموضوع. ففي النصف الأخير من السنة الماضية، أعرب عن نقاط شتى تتصل جدا باستخدام الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوزع الوقائي، ونزع السلاح الوقائي، ودعم السلام بوصفه مكملا، والاجراءات المتشابكة، في استراتيجية شاملة للوقاية من الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس عن ضرورة تحديد وتنمية ثقافة للوقاية من الصراعات. ويتفق وفدي مع هذه الاستنتاجات. وزيادة على ذلك فإننا نشارك في الرأي القائل بأنه من المخاطرة أن يقوم مجلس الأمن بمحاولة التصرف في الحالات التي تتطلب إجراء وقائيا من أجل تجنب صراع علني.

وفي تقرير الأمين العام إلى جمعية الألفية (A/54/2000)، يبدي أيضا عددا من الملاحظات المتعلقة بضرورة منع الصراعات، والقيام قبل كل شيء ليس فقط بمواجهة أعراض هذه الصراعات، ولكن بمواجهة أسبابها الجذرية أيضا. وفي الزمن الذي نعيش فيه، والذي تضاعفت خلاله عمليات حفظ السلام، تصبح واضحة قيود أي نهج يركز على الأعراض أكبر مما يركز على الأسباب - ولا يساهم دائما في حل الصراعات.

وقد وصلنا بالفعل إلى نقطة في تطور الحضارة من غير المعقول فيها التحدث عن الحروب فقط. وفي هذا الصدد اعتمدت الجمعية العامة السنة الماضية الوثيقة الهامة لإعلان

وبرنامج عمل بشأن ثقافة سلام. ووفدي على اقتناع بأهمية تشجيع ثقافة للسلام وبأهمية بذل جهد تعليمي من أجل السلام، سوف يؤدي في يوم ما إلى تأسيس حق حقيقي في السلام.

والدبلوماسية العامة لمجلس الأمن آلية وقائية فعالة. ويمكن أن يكون الاتصال بين أعضاء المجلس والمناطق التي يمكن فيها منع صراع أو تفاقم صراع قائم فعالا إذا تم مع جرعة من توافق الآراء. وتكون للتدابير الوقائية وزن أكبر إذا جاءت من مجلس الأمن وإذا طبقت وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولمنع إعادة ظهور الصراع، يؤمن وفدي بأنه ينبغي لمجلس الأمن إيلاء انتباه خاص إلى الزاوية الهامة المتعلقة برصد احترام اتفاقات السلام ودعم السلام بعد أي صراع.

والفقر عامل يهدد السلام لأنه، من بين أمور أخرى، يجعل البلدان أكثر حساسية لأي تهديد أو صراع. وكما يذكر الأمين العام في تقريره إلى جمعية الألفية، فإن معظم الحروب التي تحدث في الوقت الحالي حروب بين شعوب فقيرة. والسبب في هذا معقد ويتعلق بالفقر، وضعف المؤسسات والافتقار إلى الفرص. ولكن البحث عن السلام والأمن الدوليين يتطلب القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. ولا تزال المعضلة بين تكاليف عمليات حفظ السلام وضرورة الاستثمار في التنمية سائدة.

وفي هذا الصدد، هناك جانب من الصراعات يعتقد وفدي أنه ينبغي للمجلس أن يوليه اهتماما خاصا. وهذا الجانب هو الأسباب الاقتصادية لصراعات معينة. وأشير مرة أخرى إلى الأمين العام الذي قال إن "الحرب باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع ككل. ولكنها قد تعود على البعض بالفائدة" (الفقرة ٢٠٥ من الوثيقة A/54/2000).

وفي بعض الحالات يكون الاستغلال غير القانوني للموارد عنصرا مركزيا للصراع. وينبغي لمجلس الأمن أن يبحث عن تدابير مبتكرة لمعالجة هذه الحالات.

ويجب أن يكون نزع السلاح جزءا أيضا من استراتيجية شاملة لمنع الصراعات. ولقد أولى المجتمع الدولي اهتمامه لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الأنواع من الأسلحة هي التي تستخدم في صراعات اليوم - وهي التي تتسبب في الكثير من الوفيات. والعلاقة وثيقة بين انتشار الأسلحة غير الخاضع للسيطرة، وحالات الصراع. ولا مراء في أن حالات الصراع تتغذى على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي لا يكون الحظر عليه فعالا في كل حين. ولذا لا بد من البحث عن تدابير أخرى. وعلى مجلس الأمن أن يراعي أيضا تدابير نزع السلاح في سياق استراتيجية واسعة النطاق لمنع الصراعات.

ومحكمة العدل الدولية، بوصفها أداة العدالة، سوف تسهم في منع الصراع. وعلى جميع الدول وخاصة الأعضاء منها في مجلس الأمن أن تقوم في هذا الصدد بتأييد النظام الأساسي للمحكمة والتصديق عليه.

ومجلس الأمن، بطبيعته يميل إلى اتخاذ الإجراءات في الحالات الملحة وهكذا ربما نظر إليه على أنه آلية تستخدم في الأجل القصير. وهو بوصفه هيئة سياسية كثيرا ما يتطلب زخما سياسيا كي يؤدي عمله. والوقاية لا تعني بالضرورة إثارة الوعي السياسي الذي يوفره فض الصراع. وذلك هو السبب في أن منع الصراع يتطلب بُعد النظر والتواضع، فضلا عن القدرة على إطاعة ما يفرضه الضمير دون انتظار لاعتراف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل باكستان. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنني أيضا أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيادة الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن منع الصراع، فهو قضية بالغة الأهمية لنا جميعا. وحضوركم هنا بصفتكم وزير خارجية بلدكم لا يشهد على الأهمية التي تولونها لهذا الاجتماع فحسب بل ويمنحنا الأمل في أن تتجاوز نتائج مناقشات اليوم حد الرضا الذاتي العادي والذي اعتدناه في البيانات الرئاسية التي كانت تصدر بعد اجتماعات المجلس.

وللأسف يظل العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة يشهد صراعات داخلية وصراعات داخل الدول. وعواقبها من حيث الخسارة في الأرواح والممتلكات والمعاناة البشرية الهائلة سجلتها بشكل شامل كتالوجات مؤسسات البحث المختلفة. وقصص التدمير والمعاناة البشرية تذكِّر المجتمع الدولي دائما بضرورة مضاعفة جهوده للسيطرة، إن لم يكن للقضاء، على أسباب تلك الصراعات. ونحن نرى أنه لو توافر في المجتمع الدولي قدر كاف من الالتزام والاهتمام والمشاركة والموضوعية والكيل بمكيال واحد لما استعصت معظم الصراعات على المنع في معظم الأوقات.

وفي السنوات الأخيرة برز منع الصراعات كموضوع رئيسي متناقل على الساحة الدولية. وهذا يعكس أن ثمة إدراكا متناميا لضرورة منع الصراعات قبل تفجرها وتحولها إلى حروب شاملة، مع ما يصاحبها من خراب ودمار. فسيكون من الضروري بذل المزيد من الجهود والمشاركة الأكبر بغية إيجاد ثقافة سلام عالمية، وبوجه خاص لما كانت الصراعات متنوعة فإن أساليب التعامل معها لا بد أن تكون متنوعة.

وفي مناقشة مجلس الأمن السابقة لهذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي أوضحت الدول الأعضاء بمن فيها وفدي أسباب الصراعات وضرورة علاجها، وحثت مجلس الأمن على أن يؤدي دورا أكبر كثيرا وبمزيد من الفعالية في منع الصراعات على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نلاحظ مع القلق أن البيان الرئاسي الذي ينتظر أن يصدره المجلس عقب مناقشات اليوم يخلو من الإشارة إلى المنازعات السياسية كسبب من أسباب الصراعات. فهو لا يذكر إلا المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية باعتبارها الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة. وهذه نظرة غير كافية أو غير صحيحة للحالة التي يواجهها المجتمع الدولي.

إن العدد الهائل من القضايا المدرجة حاليا على جدول أعمال مجلس الأمن هي أساسا نزاعات سياسية. ولو رأى مجلس الأمن رغم ذلك أن يتجنَّب ذكر الواضح فللمرء أن يتساءل عن الغرض من هذه المناقشة. فهل البيان الرئاسي الخالي من الواقع والحقيقة يستحق الجهد والوقت والموارد من الدول الأعضاء؟ وهل يحسن مجلس الأمن على أي نحو لولايته؟ وألا توجهنا نحن النفعية بدلا من أن توجهنا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؟ ويتساءل المرء أيضا عن السبب في خجل هذه الهيئة من التصدي للأسباب الجذرية للصراعات في أنحاء العالم ووقوفها مشلولة في وجه التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين.

ولا يساورنا شك، وموقف مجلس الأمن على ما هو عليه، في أن البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم سيوفر توجيها خاطئا لمناقشات المجلس في المستقبل حول منع الصراعات. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نسمي الأمور بأسمائها الحقيقية. وبالمثل، فإن توصيات الأمين العام بشأن استراتيجية شاملة لمنع الصراعات، المتوقع صدورها في العام القادم،

ستصبح غير ذات معنى على الإطلاق. ولهذا، نحث المجلس على استعراض موقفه إزاء هذه القضية الحيوية.

ولا بد أن أؤكد أنه يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب التراعات والصراعات، لا أعراضها، من أجل الاهتداء إلى حلول دائمة للصراعات. وعندما نعالج مرضا، لا نعالج الأعراض بل يتعين علينا أن نتعمق لكي نعالج المرض. ويجب إيلاء الانتباه الشديد لحسم التراعات القائمة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والصراع الممتد حول الاحتلال غير الشرعي لجامو وكشمير، وحرمان شعب ذلك الإقليم من حقه في تقرير مستقبله حالة تدلل على ما أقول. ولا بد لمجلس الأمن أن يعمل في سبيل حل هذا التراع وغيره من التراعات المماثلة في تاريخ مبكر وفقا لقراراته نفسها حول هذه المواضيع.

وآلية منع الصراعات تكمن في ميثاق الأمم المتحدة. وتتوخى ديباجة الميثاق تسوية المنازعات أو الحالات التي قد تؤدي إلى انتهاك السلم، وتنص المادة ٢ على أنه يجب التوصل إلى هذه التسويات ''بالوسائل السلمية''، وبما يتفق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي.

وبمقتضى المادة ٣٣، يطلب من الأطراف في أي نزاع أن تستخدم الوسائل السلمية لتسويته. ومجلس الأمن مخول بدعوة الأطراف إلى تسوية منازعاتها بهذه الوسائل. ويجب ألا يجري التهرب من المسؤولية في هذا الصدد بذريعة أن المنازعات الثنائية يجب أن تحل بواسطة الأطراف المعنية وحدها. وهذه فكرة خاطئة، لأن كل المنازعات الثنائية، وبخاصة تلك التي تؤثر على السلم والأمن العالميين، منازعات دولية بحكم تعريفها.

ونستشف اتجاها آخر في بعض الأحيان، وهو عدم رغبة مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته، أو عدم قدرته على ذلك إما بسبب استخدام حق النقض، أو لأن المجلس يفتقر إلى الإرادة الجماعية لتنفيذ القرارات الصادرة عنه. وهذه المشكلة تحتاج إلى علاج في سياق إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته.

ونرى أن المبادئ التي يجب أن يسترشد بها المجتمع الدولي عندما يتخذ إجراءات لمنع الصراعات، ينبغي أن تتضمن ما يلي. واستميحكم العذر، سيدي، عن سردي هذه المبادئ.

أولا، ينبغي لمنع الصراعات أن يرتكز على معايير الأمن الجماعي المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب احترام مبادئ سيادة الدولة وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. غير أن هذه المبادئ يجب ألا تنطبق على الحالات التي تناضل فيها الشعوب التي تخضع للحكم الاستعماري، أو للاحتلال الأجنبي، أو للسيطرة الأجنبية، لكي تتمكن من الحصول على حقها الثابت في تقرير المصير. ولو لم يحدث هذا، لبقي أكثر من نصف العالم اليوم دون استقلال أو حرية.

ويجب وضع نظام فعال للإنذار المبكر بغية تحديد مناطق الصراع المحتملة دون أي تمييز. وعند التقاط إشارات الإنذار المبكر، يجب على المجتمع الدولي أن يمارس الحرص، والحذر، والاحتراس على نحو شديد عند وصف حالات بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ومتى ما تقرر أن بعض الحالات تتطلب إجراءات وقائية، وجب أن تكون استجابة الأمم المتحدة شاملة، وقوية، وحاسمة.

ويجب احترام وصيانة الدور الجوهري للجمعية العامة بوصفها الهيئة الوحيدة التي تتمتع بتمثيل عالمي في منظومة الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن قد فقد مصداقيته وسلطته بمرور السنين. ويجب أن يستعيدهما وفاء بالدور الذي كلفه به الميثاق للمحافظة على السلم الدولي.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف على أساس تقدير موضوعي لحالة ما، بدلا من الاستجابة على نحو انتقائي. كما أنه يجب ألا يخضع للحيل السياسية، أو يصبح عاجزا بمحاولته استرضاء بعض أطراف سياسة القوة والهيمنة. فالمبادئ، لا المنفعة، يجب أن تكون المعيار.

وينبغي للأمين العام أن يضطلع بدور أكثر فعالية، كما توخته المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أنه يحتاج إلى تفويض من مجلس الأمن بأداء ولايته، وبخاصة في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب التي تخضع للحكم الاستعماري، أو للاحتلال الأجنبي. ويجب ألا يجد نفسه مقيدا بعناد أحد الأطراف في حالة صراع معين.

ويجب بذل جهود أكثر فعالية لصنع السلام حيثما توجد عمليات لحفظ السلام، مع مراعاة أن حفظ السلام وحده لم يكفل إرساء السلام الدائم في كثير من حالات الصراع.

ويجب تفادي النزعة إلى تجاوز الأمم المتحدة، التي تدعو إلى التساؤل عن مدى صلاحية المنظمة.

ويجب أن يتماشى دور المنظمات الإقليمية مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن يوجد تعاون نشط، وتشاطر للمسؤولية بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة على النحو الذي توخاه الميثاق.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في النشر الوقائي، كما فعل في حالة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ومفهوم نزع السلاح الوقائي يحتاج إلى مواصلة المناقشة والبلورة، لأن هذا المفهوم سيعمل ضد الحق المتأصل في الدفاع عن النفس، الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة.

والسلم والتنمية لا ينفصلان. ونعلم جميعا ذلك. ولهذا، يجب على المجتمع الدولي أن ينشط جهوده من جديد وأن يكرس موارده للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية من أجل تعزيز السلم الدولي ومنع الصراعات.

ويجب إجراء مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن قبل الانتهاء من بلورة استجابة المجلس لأية حالة صراع. والآراء التي تعرب عنها الدول غير الأعضاء في المجلس يجب أن ينظر فيها من أجل إدراجها في قرارات المجلس أو بياناته الرئاسية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تأييدنا لفكرة تشكيل الأمين العام أفرقة للخبراء تعد تقارير دورية عن النزاعات التي تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين، بغية رسم استراتيجيات لتسويتها بالطرق السلمية. ونلاحظ بعين القلق أن أعضاء المجلس لم يتمكنوا من الاتفاق على النص الذي اقترح في هذا الصدد. ونأمل أن يستمر المجلس في دراسة هذه المسألة في مداولاته القادمة حول منع الصراعات، بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد تعاون باكستان مع المجتمع الدولي ودعمها لجهوده الرامية إلى منع الصراعات، تمشيا مع التزامنا بإرساء السلام العالمي والأمن الجماعي، وبالمحافظة على شرف وكرامة الشعوب في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تقدمها ورخائها.

وأخيرا، أود أن أقول إننا جميعا من بني الإنسان، نحب أن يتحدث كل منا عن الآخرين بكلمات طيبة؛ ونحب أن نسمع كلمات طيبة بعضنا عن بعض؛ وبعد ذلك، نحب أن نصدر البيانات المسكنة. لكن أي بيان رئاسي مسكن يصدر عن هذا الاجتماع اليوم لن يمنع أي صراع من أن

ينشب ما لم نتخذ تدابير محددة تخول الأمين العام بالتصدي للأسباب الجذرية لتلك الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تثني النرويج على مبادرة رئاسة جامايكا بتنظيم هذه المناقشة لمتابعة موضوع منع الصراعات الذي يكتسب أهمية كبيرة. ويشرفنا رئاستكم لهذا الاجتماع، سيدي الرئيس. ونحن نرى أن وفد جامايكا يسهم مساهمة كبيرة في عمل المجلس.

إن النرويج تقدر إتاحة الفرصة لغير الأعضاء للمشاركة في هذه المناقشة. ولا تزال زيادة الشفافية في أساليب أعمال المجلس مسألة تحتل الصدارة بالنسبة للنرويج ودول الشمال الأخرى.

> ''التنمية هي أفضل شكل لمنع نشوب الصراعات''. وهذه الملاحظة التي أبداها الأمين العام تحظى بكامل تأييد النرويج.

حين تشترك الأمم المتحدة ومجلس الأمن في جهود تستهدف منع الصراعات وتسويتها، فإنها تكون بحاجة إلى نهج متكامل متعدد الوجوه. ويتوقف النجاح الكامل لعمليات الأمم المتحدة المعقدة لحفظ السلام - كما في تيمور الشرقية، وسيراليون، والبلقان - على القدرة على ضمان المتابعة في مجالات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتنمية طويلة الأجل.

وللحيلولة دون تجدد الصراعات العنيفة، ينبغي أن يظل التركيز منصبا على آفاق ما بعد العنف والأزمة الإنسانية الآنية. كما يجب أن يستمر التركيز والاهتمام بعد أن تختفي آلات التصوير.

ويتحمل مجلس الأمن، بطبيعة الحال، مسؤولية خاصة عن الحيلولة دون تحول النزاعات إلى صراعات عنيفة، في المقام الأول. والنجاح في حل الصراع يحتل العناوين الرئيسية للصحف عادة. غير أن الوقاية من نشوب الصراع، كما نعلم جميعا، أقل تكلفة من العلاج إلى حد كبير. ويتعين على الدول الأعضاء أن تؤيد الدور التحليلي للأمم المتحدة وقدرتها على الإنذار المبكر، وحشد الإرادة السياسية في مجلس الأمن حتى يكون قادرا على الاستجابة للمواقف والقيام بدور إيجابي في مرحلة مبكرة، قبل أن تتحول النزاعات إلى صراعات علنية ومسلحة.

والدبلوماسية الوقائية من بين الأدوات الهامة التي يمكن أن تستخدم ربما بشكل أكثر فعالية في المستقبل. وينبغي أن نعزز قدرة منع الصراعات للأمين العام، من خلال عدة وسائل من بينها المساهمة في الصندوق الاستئماني للعمل الوقائي.

وعلينا أن نشجع الجهود الرامية إلى تسهيل الوساطة السلمية والحوار، لا بين القادة فحسب، بل عبر التعاون بين الشعوب. وعلينا أن نقدم أيضا دعما ماديا وسياسيا متسقا لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. فلقد علمنا التاريخ مرارا وتكرارا أن وجود القائمين بحفظ السلام، بما في ذلك الانتشار الوقائي، يمكن أن يحول بنجاح دون نشوب الصراعات أو تفاقمها بدرجة أكبر. وستبقى النرويج مشاركة بنشاط في حفظ السلام. وقد عرضنا، من بين أمور أخرى، المساعدة في تحسين قدرة الأمانة العامة على التخطيط.

ولكن السلام الدائم، والاستقرار والديمقراطية ستبقى أهدافا بعيدة المنال ما لم نكافح الأسباب الجذرية الكامنة

وراء الصراع. وبتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية، بإمكاننا أن نأمل في الحيلولة دون نشوب الصراعات التي ترجع أسبابها إلى الفقر، والإجحاف، وانعدام إمكانية الوصول المتكافئة إلى الموارد.

وللممثلين الخاصين للأمين العام دور رئيسي في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في الميدان، مع مراعاة مسؤوليات كل منها عن معالجة مختلف أسباب الصراع.

وتكتسب عمليات الإدماج أهمية حاسمة، سواء لتجنب الحرب والعنف، ولإعادة السلام بعد الصراعات المسلحة. ولقد شهدنا بوضوح أن التهميش وعدم إدماج الجماعات والأفراد يمكن أن يكونا أرضا خصبة لنمو الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، فإن استمرار اهتمام المجتمع الدولي ضروري.

ونحن بحاجة إلى نهج أكثر تكاملا لمنع الصراعات. ونحتاج إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على بناء السلام الشامل. ولا يمكن أن تجري أنشطة السلم والأمن لمجلس الأمن بمعزل عن الأنشطة الإنسانية والإنمائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والعكس صحيح. وبالتالي فثمة حاجة إلى مزيد من التعاون في إطار الولايات ذات الصلة.

ولعل ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة يبقى أكثر الجوانب صعوبة في مجال منع الصراعات وبناء السلام. ولا يمكن أن نتوقع أن تضطلع البلدان النامية وحدها بذلك. وعلى البلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها المادية والأدبية في المساعدة الإنمائية، والتخفيف من أعباء الدين، وتوفير قاعدة مالية صلبة تتيح لمنظومة الأمم المتحدة تنفيذ ولاياتها من أجل السلم والتنمية.

وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة تتمثل في الإسهام بقدرة المجتمع الدولي على الاشتراك واستعداده لذلك في الجهود الشاملة والبعيدة المدى لبناء السلام، علاوة على تلك المتعلقة بولاية المجلس في مجال الأمن والسلم الدوليين.

وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي، أن حكومتي ستواصل المشاركة النشطة في دعم جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مختلف أنواع الأنشطة التي تستهدف منع الصراعات وبناء السلام الشامل، عبر مساعدة وتسهيل عمليات السلام بناء على طلب الأطراف؛ وبالإسهام في عمليات حفظ السلام بالتمويل والأفراد؛ وبالترويج لنزع السلاح ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة؛ وبتقديم المساعدة الإنسانية والتنموية طويلة الأجل، وبقدر مماثل في أفريقيا.

وتبقى النرويج مقتنعة بأنه ليس هناك بديل عن دعم الأمم المتحدة بصفتها أداتنا الأساسية لمنع الصراعات ولدور مجلس الأمن الأساسي في صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. والنرويج ستبقى ملتزمة باستمرار التعاون مع مجلس الأمن في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد جامايكا.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن مبادرة الرئاسة الجامايكية بعقد عدد من الاجتماعات العلنية جديرة بالترحيب، فهي تجسد التزام حكومة جامايكا بشفافية مجلس الأمن وطرائق عمله. وحضوركم بيننا، سيدي الرئيس، مؤشر هام على الأهمية التي تعلقها حكومتكم على منع الصراعات. لقد حان الوقت لأن نشرع في البناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في المناقشة المفتوحة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وحقيقة الأمر أن مسألة منع الصراعات قد ولدت مجموعة كبيرة من أنشطة البحث المتعمق، وأدت إلى نشر عدد من الدراسات وإلى تجديد اهتمام الدول الأعضاء. فمنذ صدور تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة للعام الماضي، أصبحت الوقاية كلمة رائجة في الأمم المتحدة.

ومحافل الفكر تكرس الموارد والطاقات لهذه المشكلة للتوصل إلى أطر فكرية ومشاريع للعمل في مجال منع الصراعات المسلحة. ويتزايد اهتمام وسائط الإعلام مما يؤدي إلى إبراز هذه المسألة بصورة متزايدة.

وكل هذه تعتبر تطورات إيجابية وتعزز فهمنا المشترك أن الوقاية هي دائما استراتيجية أفضل من إصلاح الضرر أو تضميد الجراح بعد اندلاع الصراعات. وأود أن أشير إلى دراسة نشرت مؤخرا بعنوان ''كسر دورات العنف'' (Breaking Cycles of Violence) كمثال لنوع المناقشات الجارية في الأوساط الأكاديمية، يمكن أن تساعدنا. فمن بين الاستنتاجات التي نشرها الدراسة، ورد بوضوح كبير أن الصراعات ومنعها وتسويتها أمور متعددة الأبعاد والمستويات في هيكلها السببي.

وبصرف النظر عن المصطلحات الأكاديمية المستخدمة، فمما يبدو واضحا أنه ليس هناك سبب واحد للصراع، إذ يمكن أن تشمل جذوره أبعادا ثقافية واقتصادية وتنموية ومؤسسية، فضلا عن الأبعاد الاجتماعية والدولية. ولذلك فإن التدابير الفعالة لمنع الصراعات تتجاوز مجرد الصلاحيات التي ينفرد بها مجلس الأمن، وتشمل هيئات أخرى من الهيئات الدولية وهيئات الأمم المتحدة.

ولا توجد صيغة وحيدة لمنع الصراعات؛ ولذلك يجب القيام بالعمل الوقائي، بعد تقييم حيثيات كل حالة. فإذا أردنا وضع استراتيجية شاملة، لا بد أن تستند إلى فهم عميق للجذور المتعددة للصراع. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون هناك تقسيم فعال للعمل حتى نتمكن من التعامل مع الجوانب المختلفة لكل حالة.

ويؤمل أن تتهيأ الظروف المواتية لوضع أساس قوي ومحدد لاستراتيجية شاملة لمنع الصراعات في الأجل الطويل، عندما لا يعد القضاء على الفقر مثالا غامضا. وفي هذا الصدد، فإن احترام حقوق الإنسان يجب أيضا أن يصبح موضع اهتمام عالمي في الحياة اليومية في جميع بلدان العالم. ولا ينبغي أبدا استخدام الافتقار إلى التنمية لتبرير الفظائع والأحداث المروعة التي شاهدناها في الصراعات الأخيرة.

ونحن على اقتناع بأن أي استراتيجية شاملة للوقاية يجب أن تراعي ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ورعاية التنمية والقضاء على الفقر. ومجلس الأمن عليه القيام بدور أساسي، بطبيعة الحال، حيث أنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن.

ومشروع البيان الرئاسي الذي يوشك مجلس الأمن على اعتماده يشير في الاتجاه السليم. فهو يسلم بشكل مناسب بأن الدبلوماسية من أقوى الأدوات المتاحة لمجلس الأمن وأقلها إثارة للجدل. واسترشادا بأحكام الفصل السادس من الميثاق، فإن مجلس الأمن في وضع فريد يتيح له أن يعزز من خلال التفاوض والإقناع تغلب العقل حيث يسود التعصب وسوء التفاهم.

وكمساهمة في الوقاية، توفر المادة ٩٩ من الميثاق للأمين العام أداة قيمة للغاية لإشراك المجلس في التدابير الوقائية. ولا بد أيضا من إبراز الدور الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام وبعثات المساعي الحميدة التي يوفدها.

ويعتبر الوزع الوقائي، مثلما حدث في مقدونيا، ونزع السلاح من الأدوات المفيدة للوقاية بالمثل. ونحن نعرف جيدا النتائج المزعزعة للاستقرار والمترتبة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة وتكديسها. ويجب ألا ننسى الحاجة إلى

إعادة تهيئة مناخ عالمي مؤات لممارسة الدبلوماسية الوقائية. ويمكن أن يكون دعم جميع معاهدات نزع السلاح عاملا حاسما في هذا الاتجاه.

والصراعات تعود في كثير من الأحيان إلى سوء استعمال السلطة من جانب الذين يحتلون مناصب السلطة. ولذلك، فإن العدل مسألة بالغة الأهمية في المحافظة على مناخ من الامتثال للقيم الإنسانية الأساسية. والمحكمتان اللتان أنشئتا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة لهما آثار بوصفهما أداتين للردع. ونأمل أن يعزز هذا الأثر الإيجابي بدرجة كبيرة، قريبا بدخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ.

ومما يؤسف له أن أمثلة خرق اتفاقات السلام أصبحت شائعة. فالأعمال العدائية تستأنف أحيانا بعد فترات قصيرة من وقف إطلاق النار، نظرا لعدم وجود الدعم السياسي والمالي الكافي لاتفاقات السلام. فالجهود المبذولة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن يواكبها التزام واضح من جانب المجتمع الدولي بالتعمير وإعادة التأهيل والتنمية الطويلة الأجل.

ويعني هذا أنه يجب توفير الأموال في الوقت المناسب للمشاريع القادرة على تهيئة مناخ يؤدي إلى التنمية والتصالح مع تعزيز المؤسسات المسؤولة عن دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ولا يمكن اعتبار منع الصراعات موضوعا غريبا. فهو جزء لا يتجزأ من البرنامج الدولي ولم يعد مجالا غير معروف الأبعاد. وقد نحتاج، من الآن، إلى سرد منتظم للأمثلة الملموسة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة حتى يستطيع مجلس الأمن والهيئات الأخرى للأمم المتحدة الاستفادة من التجارب السابقة والتخطيط لأعمالها المقبلة بشكل أفضل.

وعوضا من التشدق بالألفاظ، فما تمس الحاجة إليه هو تكرار الأمثلة الإيجابية وتصويب الأخطاء السابقة. ونحن على اقتناع بأن التقرير الذي سيعده الأمين العام سيكون مساهمة هامة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أشكركم بشكل خاص على مبادرتكم بعرض المسألة الهامة لمنع الصراعات ودور الأمم المتحدة في هذا الصدد، على المجلس للنظر.

فمنذ إنشاء الأمم المتحدة، ظل موضوع منع الصراعات يتصدر اهتمامات المجتمع الدولي، نظرا لكونه عنصرا أساسيا في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإن كان الموضوع قد مر بتطور كبير مع تغير الظروف.

وكما قلت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، هنا في المجلس، عندما عرضت فكرة الدبلوماسية الوقائية لأول مرة، كانت وثيقة الارتباط بخطر التصاعد النووي بين الدولتين العظميين. وقد اتسع نطاق هذا العمل بدرجة كبيرة على مر الزمن، عقب انتشار الصراعات بين الدول والصراعات الداخلية التي أصبحت اليوم أهم أسباب زعزعة الاستقرار في الدول.

وفي وقت أقرب، ساهمت الأحداث البشعة والمروعة في رواندا، وفي الصومال، بدرجة أقل، في رفع مستوى وعي المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى إيلاء الأولوية لمنع الصراعات، لتفادي تكرار هذه المآسي، والقيام، في نفس

الوقت، بتهيئة الظروف المواتية لسلام دائم في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

وتحقيقا لتلك الغاية، أعلن المجتمع الدولي بعد ذلك، وهو يدرك حقيقة أن التدخل المسلح يعني فشل الوقاية، أنه يحبذ تعزيز قدرة الوقاية لدى الأمم المتحدة. واليوم تعتبر محكمتا رواندا ويوغوسلافيا السابقة هنا آليتين جديدتين للردع. وغدا عندما تعمل المحكمة الجنائية الدولية، فإنها سوف تشهد تحولا حاسما بصفة خاصة في جهدنا المشترك لرفض مزيد من حالات الأمر الواقع، والظلم، واللامبالاة والإفلات من العقاب.

وفي هذا البحث الذي لا يكل عن حل لما يبدو أنه تهديد عالمي، لبلدان الشمال ولبلدان الجنوب أيضا، يكون السؤال الذي يُطرح دائما هو عما إذا كان من الممكن اليوم التفكير في سياسة فعالة للوقاية من الصراعات بدون المعالجة المباشرة للقضايا الهامة المرتبطة بها عضويا.

إن الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمكرس لأسباب الصراع والنهوض بسلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا، أدرك عن حق وعن نحو مناسب أن الوقاية من الصراعات ليست غاية في حد ذاتها وأنها يجب أن تراعي، بواسطة تجميعها، مختلف مهام بناء السلام بعد الصراع، والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الرامية إلى إزالة الأسباب الكامنة للصراعات، ولا سيما العوز الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والقهر السياسي.

وفي هذا السياق، أود أن أبدى عدة تعليقات. أولا، إنه ينبغي لمجلس الأمن اليوم أن يعترف بالإجماع بوجود علاقة وثيقة بين الحاجة إلى السلام ومطالب التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد ذكر وزير الخارجية الروسي مؤخرا، وعن الموضوع تماما، أن الفقر يشعل الحروب.

ولسوء الطالع فإن الفقر، والمرض، والأوبئة مثل الإيدز، والمجاعة، والقهر، وانتهاكات حقوق الإنسان تنتشر اليوم في جميع أرجاء العالم، على نحو ما يتضح من ملايين اللاجئين، والأهالي المرضى أو المشردين. وتتطلب هذه المشاكل العديدة، التي هي مصدر للصراعات المسلحة ونتيجة عنها، اهتماما لا يكل من مجلس الأمن، وأن تكون الجهود المكرسة لها ذات أولوية عليا. واسمحوا لي أن أؤكد هنا بأننا مسرورون بالقيادة التي أظهرتموها في بداية هذا الأسبوع، يا سيدي الرئيس، بإتاحة مناقشة هامة داخل مجلس الأمن بشأن موضوع الإيدز في عمليات حفظ السلام.

وتعليقي الثاني هو أن مجلس الأمن يستطيع أن يلعب دورا قياديا في مسألة الاتجار غير المشروع ونشر توزيع الأسلحة الخفيفة والصغيرة، التي تشغل اهتمامنا جميعا. واليوم مما لا شك فيه أن التدفقات الضخمة لمثل هذه الأسلحة تشعل وتضخم انعدام الأمن وتساعد على إطلاق الصراعات. وهكذا فإن مراقبة وتقييد وإزالة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الخفيفة تعد في رأينا هدفا ذا أولوية عليا للوقاية من الصراعات.

ولكن حتى تكون هناك وقاية فعالة حقا من الصراعات، هناك حاجة ليس فقط إلى مراقبة نشر الأسلحة، ولكن وقبل كل شيء، إلى إزالة مصدر الأسلحة حتى نتخلص من هذه الأسلحة مرة واحدة وإلى الأبد. وهذا هو السبب في أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جهود البلدان أو مجموعات البلدان المتعددة التي اتخذت إجراءات جسورة وآنية لتحقيق هذه الغاية، وهنا أود أن أستشهد بمثال دول الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، التي قررت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وهي تدرك تماما مدى هذا البلاء، فرض حظر على استيراد وتصدير هذه الأنواع من الأسلحة.

بيد أنه يتعين القيام بالمزيد، بالقيام ضمن الأمم المتحدة بإتمام وضع صك قانوني ملزم للقضاء على النقل غير المشروع للأسلحة الخفيفة، أو حتى فرض حظر كلي عليها. وهذا هو أحد الأهداف الكبرى المعرضة للخطر لمؤتمر الأمم المتحدة المخطط له للسنة القادمة بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الخفيفة والصغيرة من جميع جوانبها. ولقد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

وينطلق تعليقي الثالث من افتراض منطقي بأن المجلس في حاجة إلى تأسيس صندوق خاص يرمي فقط إلى دعم استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية ويمول آليات الوقاية التي تعمل بالفعل في مناطق أخرى من العالم. وسوف يتجنب هذا الصندوق إرغام الأمم المتحدة على إغراق مبالغ ضخمة في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام اللاحق للصراع.

وقررت منظمة الوحدة الأفريقية، إيمانا منها بأن أفريقيا تدفع الآن ثمنا باهظا للصراع المسلح، أن تؤسس اعتبارا من عام ١٩٩٣ آلية للوقاية من الصراعات وإدارتها وتسويتها لدى صندوق للسلام يرمي، على وجه التحديد، إلى تمويل تعزيز القدرة الأفريقية في الوقاية من الصراعات وتسويتها. وزيادة على ذلك، أبدى رؤساء دول أفريقيا في قمة منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في مدينة الجزائر عام ١٩٩٩، رغبتهم في وضع الأسس الأولى لثقافة وقاية من الصراعات في أفريقيا، معلنين عام ٢٠٠٠ سنة للسلام على القارة. ويستحق هذا التصميم غير المسبوق وهذه الجهود نحو السلام دعم المجتمع الدولي. وهكذا فإننا نود هنا أن نشكر فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وعددا آخر من البلدان المتقدمة النمو على مبادراتها لتعزيز القدرة الأفريقية للوقاية من الصراعات وإدارتها.

وأود في الختام أن أؤكد على أن أحد التحديات الكبرى التي تتعين مواجهتها على مدى السنين القليلة التالية هو التحدي الذي يواجه قدرة الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها على إنشاء آلية مرنة يعهد إليها على أساس دائم تحذير المجتمع الدولي من حالات الأزمات المحتملة في جميع أنحاء العالم والتوصية بردود الطوارئ المناسبة. وهكذا، يمكننا أن نستعيض عن ثقافتنا المتعلقة بالرد على الأزمات بثقافة أخرى، هي الوقاية من الأزمات.

وفي جهودنا المشتركة لبناء ثقافة الوقاية هذه، ينبغي لمجلس الأمن، المنوط به المسؤولية الأساسية عن المحافظة على السلام والأمن في العالم، من جانبه أن يستجيب في المستقبل بصورة أسرع للحالات المأساوية التي يمكن بوضوح أن تُحدث كوارث إنسانية.

وهناك عدة ميادين بالتحديد يمكن أن يعزز فيها دور مجلس الأمن في الوقاية من الصراعات المسلحة: إيفاد – والإكثار من إيفاد – بعثات النوايا الطيبة المكونة من أعضاء من مجلس الأمن، كما كانت الحالة مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أفراد بارزين لهم مكانة سياسية وأخلاقية كبيرة لجذب انتباه أطراف الصراع إلى ضرورة الإحجام في الحالات التي يمكن أن تكون متفجرة بشكل أو آخر؛ وزيادة تعاون المجلس والهيئات التي تضمها منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية من أجل إنشاء نظام تحذيري متكامل بموجب الفصل الثامن من الميثاق؛ نظر مجلس الأمن في مجموعة من التدابير واعتماده لها التي تسمح للبلدان الخارجة من صراع مسلح أن تعمل على صياغة ثقافة للسلام والمصالحة حتى تتمكن من منع نشوب مزيد من الصراعات.

إن الموارد المعتمدة للأمين العام وفق المادة ٩٩ من الميثاق ينبغي أن تستخدم في الغالب في الحالات التي يمكن أن تضر بالسلام والأمن في أنحاء العالم. ونحن نرى أن على

المجلس أن يشجع ويؤيد بمزيد من الحزم المبادرات التي يقدمها الأمين العام في المستقبل.

وينبغي أن تتيح لنا مناقشات اليوم والوثيقة التي ستتوج بلا شك هذه المناقشة أن نرسي الأساس لآلية لولاها لا يستطيع أي نظام لمنع الصراعات جدير بهذا الاسم أن يعمل على نحو سليم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السنغال على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. فأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوراتمنغون (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب باسم وفدي عن أحر تهانينا لكم، سيادة الرئيس، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونحن ممتنون لحضور السيد بول روبرتسون، وزير خارجية جامايكا، بيننا رغم مهامه ومسؤولياته الأخرى العديدة. ونحن على ثقة كاملة في إحراز تقدم، بتوجيهاتكم الحكيمة وإدارتكم البارعة، في تناول القضية المدرجة على جدول أعمالنا. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بدور رئيس مجلس الأمن السابق، السفير جان ديفيد ليفيت ممثل فرنسا، في إدارة دفة مناقشاتنا في حزيران/يونيه الماضي.

ويسر وفدي أن يعلم أن قرار مجلس الأمن عقد جلسة عامة لتجديد نظره في منع الصراع في هذا المنعطف، في الوقت الذي تنشب فيه الصراعات في مختلف أنحاء العالم. وهذه التطورات العكسية التي وقفت في وجه جهود صنع السلام تستحق مزيدا من الاهتمام بمنع الصراعات قبل أن تتصاعد لتصبح عنفا وسفك دماء. ونحن نتفق مع الرأي السائد على نطاق كبير ومفاده أن استراتيجيات المنع أفضل من استراتيجيات رد الفعل؛ فهي فعالة التكاليف بدرجة عالية. والمبالغ التي تتطلبها الاستراتيجيات الوقائية تقل أهميتها عند مقارنتها بالتكلفة الباهظة للخسارة غير المحسوسة في الأرواح والتدمير المادي الناجم عن الصراع. ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل العمل، لا في تعامله مع الصراعات فحسب، بل وفي ردع حدوث مآس جديدة.

ومن البديهيات الأساسية أنه لما كانت كل حالة فريدة من نوعها يجب أن تقوم المبادرات على الحالات الإفرادية. ففي كل ظرف معين تؤخذ بموافقة الدول المعنية وتراعي فيها المصالح المشروعة لتلك الدول، كما يجب أن تتماشى مع المبادئ المتجسدة في الميثاق. وفشلنا في الإقرار بهذه المبادئ الثابتة قد يثبت أنه عمل إجهاضي.

ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن في أدائه لمهمة منع نشوب المنازعات بين الدول أن يتصدى أولا لأسبابها الكامنة، وذلك عن طريق تدابير بناء الثقة التي تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية، كالمسائل السياسية والاجتماعية الاقتصادية على سبيل المثال. وعليه أن يوفق بين المصالح الأمنية للدول المعنية، وأن يمهد السبيل للانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية وأن يسعى إلى تقييد الحصول على الأسلحة وفقا للاحتياجات الأمنية الوطنية وأن يشجع المنظمات الإقليمية على النهوض بدور فاعل في استهلال وتنفيذ التدابير الملائمة لأي منطقة لمنع الصراعات.

وفي حين نجد أن سجل مجلس الأمن في احتواء الصراعات حافل ينبغي لنا مع ذلك أن نعزز قدراته بآليات عاالمية وإقليمية أكثر فعالية لمنع الصراعات يكون بمقدورها تفريج حالات الأزمات والتمهيد لصنع السلام. وواضح أن آلية درء الصراعات والكوارث ليست بالفعالية الواجبة. وهذا يستدعي إعادة تقييم النهج المتبعة واستكشاف وسائل جديدة تضمن جدية نظرنا فيها. ومن هذه الوسائل الجديدة، أولا، الجمعية العامة. فباعتبارها محفلا عالميا يصبح عليها القيام بدور هام في صون السلم والأمن

الدوليين. ومن هنا تصبح قدرها على التوصية بتدابير ملائمة أمرا مسلما به.

وثانيا، لا تحتاج أهمية استعراض مجلس الأمن دوريا للحالات المعرضة للصراع، لمزيد من تأكيد. وهذا ينبه المجلس إلى الأخطار المحيطة بأي حالة ويحمله على اتخاذ التدابير الوقائية وفق ما توخاه الميثاق.

وثالثا، أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية عنصر حيوي في منع الصراعات وتضميد الجراح بعد نشوب الصراع. ويصبح من الضروري دعم الدول الأعضاء للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة الوقائية وتقديم المساعدة الضرورية للأغراض الإنمائية.

ورابعا، أن الإسقاطات التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي يمكن أن تفضي إلى انهيار النظام السياسي وما يصاحبه من أزمات، وصياغة استراتيجيات التعامل مع تلك الحالات المتفجرة، تسهم كثيرا في هذا الصدد. ويمكن مضاعفة ذلك بتوثيق التعاون بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن للتعامل على نحو شامل مع الأزمات المحتملة. ومن الممكن أيضا أن يتم التعاون فيما بين الوكالات المعنية.

وخامسا، أن للأمين العام دورا يؤديه بالتشاور على أساس منتظم مع الدول المعنية، في رصد الحالات المحتملة الخطر وعرضها على الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك نقل آرائه وتوصياته إليهما. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم من جانبها جهود الأمين العام، وذلك بتزويده بالمعلومات الكافية والموقوتة وتقديمها المساعدة المناسبة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

وفي جنوب شرق آسيا فإن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدرك أن استمرار الصراعات يؤدي لا محالة إلى إضعاف المنطقة ككل. ولذا أبدت رغبة قوية في إقامة علاقات سلمية. وأصبح من المسلم به أن الأمن التعاوني والمتساوي لكل الدول، وهو السائد الآن في منطقتنا وقائي بطبيعته، بينما بنيته الأساسية بحاجة إلى مزيد من المساندة. وعلى هذا ثمة توقع عام بحدوث تسوية سلمية للتراعات. وبهذه الروح يعكس المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عزم بلدان آسيا والمحيط الهادئ على توفير بيئة سياسية وأمنية سلمية ومستقرة لشعوبها. وبذا يصبح المحفل الإقليمي للرابطة ممارسة في مجال منع الصراعات، إذ هو يتناول مسألة العلاقات داخل الأقاليم وفيما بينها بطريقة يمكن معها للعلاقات الجديدة القائمة على الاعتراف بتبادل المصالح أن تتطور تدريجيا وسلميا. وقد يثبت أن المحفل آلية فعالة لردع الصراعات في ذلك الجزء من العالم.

كذلك يود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى تقنية حلقات العمل التي تنتهجها إندونيسيا في تعاملها مع الحالات المحتملة التفجر في بحر الصين الجنوبي، التي تنطوي على مطالبات متداخلة بالسيادة، وما ينجم عنها من نزاع حول استكشاف واستغلال الموارد. وآخر حلقات العمل تلك هي التي عقدت في جاكارتا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، التي وافقت، في جملة أمور، على إجراء دراسة مبادئ توجيهية ولمدونة سلوك لبلدان بحر الصين الجنوبي. واعتبرت حلقة العمل تدابير بناء الثقة ضرورية لتخفيف التوترات إلى أدنى حد، ولمنع الصراعات وتعزيز التعاون وإيجاد جو يفضي إلى التسوية السلمية للمنازعات. ونتيجة لعملية الحلقة أصبح لدينا الآن قدر كبير ومتنام من المقترحات الملموسة والبناءة للتعاون في منطقة بحر الصين الجنوبي في الميادين التي توفر أساسا مشتركا وتبشر بمزايا كثيرة لكل شعوب المنطقة.

وختاما، ينبغي لنا أن ندرج جهود منع الصراعات التي تؤثر على السلم الإقليمي والأمن الدولي في قمة جدول أعمالنا، مع تحسين قدرات الأمم المتحدة وتدعيمها في هذا

المجال. فكل هذا يشكل حجر الزاوية في مساعي المنظمة من أجل إرساء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على كلماته الرقية التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سون جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن امتنان وفد بلادي العميق لكم، السيد الرئيس، لمبادرتكم بتنظيم المناقشة المفتوحة اليوم حول منع الصراعات.

ونشكر كذلك الأمين العام على بيانه المستنير، وعلى جهوده لتدعيم أنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة أنشطة مجلس الأمن، في رصد الصراعات المحتملة ووضع تدابير وقائية.

وعلى الرغم من المناقشات العديدة حول ثقافة الوقاية داخل الأمم المتحدة وخارجها، فلا تزال حركات التمرد والصراعات المسلحة تنشب في مناطق كثيرة في العالم بمعدلات تثير الانزعاج. وعلاوة على ذلك، فإن السلم هش جدا في كثير من بقاع العالم. وقد شرع مجلس الأمن مؤخرا في مهمة دقيقة في سيراليون، وهي جلب الاستقرار إلى بلد مزقته سنوات من الصراع الداخلي الوحشي. ومع ذلك، فإن بعثة حفظ السلام في سيراليون تواجه تحديات خطيرة رغم أنها مكرسة لقضية السلام. وبالطبع، فإن جهودا كثيرة لحفظ السلام أثبتت نجاحا . ولكن هناك جهودا أخرى تثير تساؤلات هامة حول الولايات والموارد، و لم يجر الرد عليها بعد.

ومن المؤكد أن المنع الفعال للصراعات مسعى معقد يواجه تحديات ويمتد إلى آفاق أوسع في مجال السلم والأمن الدوليين. ونرى أن منع الصراعات ينطوي على تدابير موضوعية، تتضمن الحوار السياسي، والرقابة على الأسلحة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقضية السيادة كثيرا ما ترتبط ارتباطا دقيقا بذلك أيضا. ورغم أنه من الواضح أن منع الصراعات أكثر فعالية من ناحية التكاليف بكثير من إدارة الأوضاع بعد انتهاء الصراع من الناحيتين المالية والبشرية، فإنه يصعب في كثير من الأحيان تقييم المستوى المثالي للمشاركة عند ممارسة التدابير الوقائية. والتكلفة الحقيقية لعدم اتخاذ إجراء لا يمكن معرفتها إلا بعد وقوع الكارثة بالفعل.

ولهذا، فإن مجلس الأمن، في تعاونه الوثيق مع الأمين العام، يجب أن يرتقي بقدراته لكي يقيِّم احتمال نشوب الصراعات في الحالات المتفجرة، ويضع استراتيجيات واضحة قصيرة ومتوسطة الأجل للتعرف على التدابير المناسبة في كل خطوة من خطوات الأزمات الجارية. ويجب الاهتمام بإنشاء آلية فعّالة للإنذار المبكر، وباستخدام الرصد الوقائي على نحو أنجع، وببعثات حفظ السلام الوقائي. ويمكن تطبيق التجارب الناجحة لقوة الأمم المتحدة للنشر الوقائي في حالات غير مستقرة أخرى. ويجب كذلك أن تتخذ تدابير مشتركة فعّالة لمراقبة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاتجار بها، فضلا عن منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

إن منظومة الأمم المتحدة بغية وضع استراتيجية طويلة الأجل عليها أن تواصل بذل الجهود للتعرف على الأسباب الجذرية للصراعات. ويجب على مجلس الأمن، من جانبه، أن يتخذ نهجا أكثر شمولا وتكاملا إزاء منع الصراعات، فيبني تعاونا أقوى مع الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها من صناديق، وبرامج، ووكالات متخصصة. وفضلا عن ذلك، يجب عليه أن يسعى لإقامة علاقة عمل وثيقة مع المنظمات الرئيسية، ناهيكم عن

الحكومات والأطراف المعنية الأخرى. ونشجع جهود المجلس الرامية إلى زيادة المشاركة المباشرة في حالات تيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو.

ويعتقد وفد بلادي أن تعزيز الإطار القانوني الدولي عنصر أساسي آخر في منع الصراعات. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تضطلع المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل بدور هام في إزالة الثقافة الحالية المتمثلة في الإفلات من العقاب. ونوافق كلنا على أن مبادرات مجلس الأمن بإنشاء محاكم مخصصة ليوغوسلافيا السابقة، ورواندا كانت مبادرات ضرورية. ويرى وفد بلادي أيضا أن هذه الصكوك القانونية تشكل سوابق هامة لردع من سيكونون من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

والمناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في العام الماضي حول دوره في منع الصراعات المسلحة، والبيان الرئاسي الذي تلاها، أكدا، على النحو الواجب، أهمية دور الأمين العام في منع الصراعات. ويرحب وفد بلادي بالجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا من أجل إعادة تنظيم المنظمة بغية تعزيز قدرتها على الإنذار المبكر لكي يمكن اتخاذ نهج موجه على نحو أكبر صوب الوقاية. وحكومة بلادي، من جانبها، لا تزال تسهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للإجراءات الوقائية منذ إنشائه عام ١٩٩٧.

وكما ذكر العديد من المتكلمين، فإن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الرئيسية المسؤولة، لا يمكنها أن تمنع كل صراع في العالم، وبخاصة مع عدم توفر الإرادة القوية لدى الأطراف المعنية لحسم المشاكل بالوسائل السلمية. ولذلك، يتعين على الأطراف المعنية مباشرة أن تسلك طريق الحوار والمصالحة أولا وقبل كل شيء بناء على مبادراتها هي، وإن يكن بتشجيع من جانب المجتمع الدولي.

ويسرني أن أحيط المجلس علما بأن جمهورية كوريا تضطلع بدورها في حدود قدرتها في هذا الصدد، عن طريق إشراك كوريا الشمالية في عملية مستمرة من بناء سلام حقيقي في شبه الجزيرة الكورية. ويبدو أن هذه الجهود الحاسمة قد مكّنت في حزيران/يونيه الماضي من عقد مؤتمر قمة مشترك فيما بين الكوريتين في بيونغ يانغ، وهي أول قمة تعقد منذ تقسيم كوريا قبل أكثر من خمسة عقود. ونعتقد أن القمة فيما بين الكوريتين تشكل معلما رئيسيا في السعي لإحلال السلام، ليس في المنطقة فحسب، بل أيضا في العالم أجمع.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بتكرار دعم وفد بلادي القوي للقضية المشتركة لمنع الصراعات المسلحة، والتزامه بها، وبخاصة عن طريق تدعيم مشاركة مجلس الأمن في الإجراءات الوقائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية تترانيا المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تضم جمهورية تترانيا المتحدة صوتها إلى زملائي في الإشادة بكم، السيد الوزير روبرتسون، وعلى بلدكم، جامايكا، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تموز/يوليه. وفي نفس الوقت، نود أن نثني على المجلس، وعلى الأمين العام، لاهتمامهما المتواصل بمنع الصراعات المسلحة، ولمشاركتهما المستمرة في ذلك. وبالنسبة لنا، فإن وجهة النظر القائلة بأنه ليس هناك هدف أسمى، ولا التزام أقوى، ولا طموح أعظم للأمم المتحدة من منع الصراعات المسلحة.

ونظرا لأن جمهورية تترانيا المتحدة بلد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، فإنها تدرك بأسى ويلات الصراع المسلح - ليس فيما يتعلق بتكلفتها الاقتصادية فحسب، بل والأهم من ذلك فيما يتعلق بالمأساة الإنسانية التي تسفر عنها. وقد قمنا باستضافة آلاف اللاجئين. وشهدنا مدنيين أبرياء، معظمهم من النساء والأطفال، يفرون من أبناء بلدهم خوفا على حياتهم. ومررنا بتجربة تدهور البيئة، الذي تمخض عنه هذا التدفق الهائل للاجئين. وقد رزحنا تحت وطأة التفكك الاقتصادي والاجتماعي الذي اقترن بهذه الاجتياحات العارمة. وغني عن القول أن البعد الأمني لا يقل خطورة عن ذلك. ونظرا لهذه الظروف، فإن الموضوع الذي ينظر فيه المجلس بعد ظهر اليوم له أهمية خاصة بالنسبة للشواغل الواقعية في تترانيا.

فهل لمجلس الأمن أي دور؟ إننا نرى أن ميثاق الأمم المتحدة واضح، إذ تقع على عاتق المجلس المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفي حين أن الميثاق لا يخلو من العيوب، إلا أنه واضح جدا في التزامه بمنع الحروب، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وغني عن البيان أن دور مجلس الأمن حاسم في هذا المجال.

إن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة يمكن تفحصه على أفضل وجه في ضوء التجارب الأخيرة. وباستثناءات قليلة، يلاحظ أن الصراعات المسلحة بين الدول هي أكثر أنواع الصراع تواترا، وهو النوع الذي يحصد أفدح الخسائر بين السكان المدنيين. وقد فشل المجلس في كل من رواندا وكوسوفو. أما في أنغولا، وسيراليون، وإثيوبيا/إريتريا، فقد حاول المجلس التعويض عن فشله، ولذا فنحن نثني على جهوده المخلصة، رغم كل شيء.

ولا بد أن نسلم بأن تحدي إقرار السلام والأمن في وجه الصراع أو المعاناة الإنسانية الفادحة، هو تحد للمجتمع الدولي كما أنه تحد للمجلس. فالمجتمع الدولي يتصرف من خلال المجلس، وذلك بموجب الميثاق. ولكن ما يشعرنا بالقلق والانزعاج أنه في وجه الصراع المسلح أو الفظائع الجلية التي قد ترتكب ضد الإنسانية، قد يمتنع المجلس عن التصرف باتساق وفي الوقت المناسب، مع ما قد يترتب عليه ذلك من عواقب مأساوية تمس شرعيته.

ولذا، يتعين على المجلس أن يسعى لمنع الصراعات المحتملة من أن تتحول إلى حالات حقيقية للصراع المسلح. ونثني على التدابير التي اتخذها الأمين العام. وفي أحيان كثيرة، يتم التركيز على النتائج أكثر مما هو على الأسباب. ونرحب بالرغبة السائدة في إعادة توجيه هذه الجهود. ونحن نعتقد أن مجالات التركيز الحاسمة يجب أن تكون على النحو التالي:

أولا، على مجلس الأمن الاستمرار في دعم مبادرات الأمين العام من أجل إقرار السلام الدائم والمستديم من خلال الاستجابة في توقيت ملائم للعلامات الأولى التي تنذر بوقوع قلاقل، وبحشد تعاون الأجهزة والمؤسسات الأخرى في جهد واسع النطاق للتصدي للأسباب الكامنة للصراع.

ثانيا، عندما تتقرر إحدى عمليات تسوية الصراعات، سواء برعاية الأمم المتحدة أو عن طريق ترتيبات إقليمية، على المجلس أن يلزم نفسه بتقديم دعمه المتواصل لهذه العملية، بما في ذلك توفير الموارد الكافية لها. وفي هذا الصدد، نثني على المجلس لجهوده إزاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، وكما قلنا هنا أمام المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ما زلنا نعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة، وهذا المجلس بالذات، إعداد الترتيبات الطارئة إزاء نتائج عمليات السلام الجارية. وستحتاج البلدان المتصارعة إلى

مساعدة المجلس والمجتمع الدولي، لا من أجل إعادة الإعمار فحسب، وإنما لبناء المؤسسات الديمقراطية أيضا تحقيقا للسلام الدائم.

وأخيرا، يحتاج هذا المجلس إلى تعزيز تعاونه مع الترتيبات الإقليمية. ولا بد من انتهاج استراتيجية مدروسة لتعزيز قدرتها وفعاليتها في العمل الوقائي على المستوى الإقليمي في إطار الفصل الثامن من الميثاق، لأننا نعتقد أن الترتيبات الإقليمية يمكن أن تكون أداة فعالة في أي إجراء لاحق قد يتخذه المجلس.

لقد أنشئت الأمم المتحدة، وهذا المجلس بالذات، لإنقاذ البشرية أساسا من ويلات الحرب، ولصون السلام والأمن الدوليين. وما زال ذلك يمثل الرغبة العارمة لشعبنا. لكن مدى الوفاء بهذا التطلع من أهم الجوانب الأساسية لشرعية الأمم المتحدة، وهذا المجلس. ونحن نعتقد أن هذه المهمة يمكن أداؤها. إلا أنها لا يمكن أداؤها بالكامل إلا إذا حظيت المنظمة بالتمويل والدعم الكافيين. وهذا هو التحدي الذي يواجهنا جميعا. وليس بمقدورنا أن نتحمل ثمن الفشل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوغندا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أقدم لكم التهنئة، سيدي الرئيس، مرة أخرى، لإتاحتكم الفرصة لنا جميعا للتحدث في هذا الموضوع البالغ الأهمية.

والقضية المعروضة علينا، دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة، اكتسبت أهمية وإلحاحا أكبر بسبب استشراء الصراعات، خاصة في العالم النامي، بما فيه أفريقيا.

ويمكن التنبؤ بالصراعات، وبالتالي يمكن منع نشوبها. وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدور القيادة في هذا الشأن، مع تحليه بالإرادة السياسية للعمل.

ومنع الصراعات عملية طويلة الأمد. وبسبب طبيعة هذه العملية المتعددة الأبعاد والقطاعات، فإنها تتطلب أدوات عدة. والأدوات والآليات التي يمكن أن تحول دون نشوب الصراعات داخل الدول هي نفس الأدوات التي يمكن أن تحول دون نشوب الصراعات فيما بين الدول.

لقد تحدثت عن القيادة. وأعني بذلك، أن على مجلس الأمن بشكل خاص، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على وجه العموم، اتباع نهج أكثر إقداما بإيلاء منع الصراعات أولوية عليا على جدول الأعمال. ويمكن أن يتم ذلك عبر اعتماد آليات استجابة سريعة لمنع تفجر الصراعات قبل حدوثها. ويمكن أن تتضمن هذه الآليات تدابير كالترويج للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون والمساواة بين الجنسين. ويجب أن يكون القضاء على الفقر ضرورة حتمية، لأن الفقر يمكن أن يجتذب العاطلين من الشباب للانخراط في الحروب، لعدم وجود خيارات أخرى لديهم.

وللصراعات والحروب أسبابها الجذرية. والحيلولة دون نشوبها يعني وجوب التعامل مع الظروف التي تؤدي إلى مثل هذه الصراعات. وليست هذه الأسباب عسكرية بالضرورة. ولذا، فإن استبعاد التدخل العسكري كتدبير وقائي، يستلزم التركيز على ما نصفه بالتنمية الوقائية. في استراتيجية التنمية الوقائية، هناك عنصران رئيسيان، العنصر السياسي والعنصر الاقتصادي.

وكما سبق أن قلت، يلزم تحديد الأسباب الجذرية والظروف التي تتسبب في الصراع المسلح والتصدي لهذه الأسباب. وفي هذا الصدد، يجب أن يساعد مجلس الأمن في جميع الجهود المبذولة لإقامة هياكل ومؤسسات ديمقراطية

مستديمة، وركائز هذه المؤسسات هي كفالة وحماية حقوق الإنسان للجميع، واحترام سيادة القانون وحرية الصحافة وحرية التعبير. هذه هي أسس الحكم الديمقراطي لأنها تعزز الديمقراطية وحسن الإدارة.

ويتضمن الحكم الديمقراطي عدم مركزية السلطة بحيث تشمل المجتمع الأكبر وإقامة المجتمع المدني. وهو يحسن استجابة الحكومة ومساءلتها. فإنشاء المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإدامتها لتوفير الديمقراطية وتعزيزها سيساهم بدرجة كبيرة في منع الصراعات.

لقد أثبت التاريخ الإنساني، مرارا وتكرارا أن الاستبعاد السياسي والاقتصادي من الأسباب الرئيسية للصراعات داخل الدول، ومن جهة أخرى، فإن السياسات التي تركز على الشمول وإتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى السلطة السياسية والموارد الاقتصادية تعتبر لبنات أساسية لإقامة السلام الدائم.

واسمحوا لي هنا أن أشير بإيجاز إلى سياسات الشمول والتسامح والمصالحة التي تتبعها أوغندا. فمنذ تولت كومة الحركة الوطنية السلطة، شددت على هذه المبادئ الهامة الديمقراطية من أجل إيجاد توافق وطني في الآراء، وتحطيم دائرة الثأر في أوغندا. ولم ننجح بنسبة ١٠٠ في المائة، ولكن النتائج مرضية. فقد أصبح البلد أكثر اتحادا اليوم مما كان في أي وقت مضى.

وكان من اللازم أن شددت على الديمقراطية وسيادة القانون، لأن الصراعات تنشأ عن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد أثبت التاريخ أن البلدان الديمقراطية لا تتحارب عادة. ولكن هذا لا يعني أنها لا تختلف بل تحل علاقاتها من خلال الآليات المؤسسية، بما في ذلك احترام سيادة القانون. فليس من قبيل المصادفة أن بلدان الغرب نمت وازداد رخاؤها منذ الحرب العالمية الثانية، لأنه كان هناك تأكيد على الديمقراطية كجوهر للقيم المشتركة.

لقد أشرت أيضا إلى الاستراتيجية الاقتصادية الوقائية، فإني أرى أن خطة مارشال التي غيرت وجه أوروبا بعد الحرب كانت خطة اقتصادية وقائية حالت دون عودة أوروبا إلى الفاشية أو اعتناقها لإيديولوجيات أخرى. ويلزم دعم المؤسسات الدائمة بالاقتصادات النامية التي يؤكد تطورها على تحسين الحالة البشرية، فسوء توزيع الموارد الوطنية، والاستبعاد الاقتصادي واستمرار الفقر وأوجه التفاوت الاجتماعي تغذي الصراعات.

وقبل أن أختتم كلمتي، أعود إلى مسألة القيادة. يتطلب منع الصراعات قيادة من جانب مجلس الأمن. وهنا أعني، بالطبع، الدول الأعضاء، خاصة الدول الصناعية الغنية، التي يجب أن ترى في استمرار الصراعات المسلحة خطرا على أمنها ورفاهها الاقتصادي. وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدور في هذه الأمور، لأنه من المقبول به اليوم أن هذا المجلس هو أكثر من مجلس حرب. ولذلك تناول المجلس، في بداية هذا العام، المشاكل المروعة الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتالي يجب التركيز على الأمن الإنساني، من الآن فصاعدا.

وفي هذا الصدد، يجب أن يعتبر مجلس الأمن الفقر تهديدا للأمن وأن يرى في الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة أنجع الآليات في منع الصراعات المسلحة. ولكي ينفذ ذلك، لا بد من توفير الموارد. ويجب أن تظل مسألة الموارد قيد نظر المجلس وإلا سيبقى منع الصراعات حلما يصعب تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل كينيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاهيندي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يضم صوته إلى من سبقونا في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام حول منع الصراعات.

نتحدث اليوم بسبب الأهمية التي توليها كينيا لهذه القضية وتأثيرها بشكل خاص على القارة الأفريقية. فالصراعات المسلحة أفقدت أفريقيا توازنها وأودت بها في غياهب الهلاك والقنوط. ويمكن القول إن الصراع المسلح وعمليات الظلم التي وقعت في الماضي، وفي السنوات الأخيرة، مرض الإيدز،هي العدو الحقيقي للتقدم في أفريقيا إلا أن هذا بلاء وحد البشرية في رغبتها في التحكم فيه ومنعه ووضع حد له. فهذا الاجتماع المعقود في وقت مناسب هو جزء من الجهود المبذولة لتشجيع الوقاية بدلا من البحث عن علاج في مرحلة لاحقة.

إن الصراعات المختلفة الجارية في القارة الأفريقية ما زالت تزيد من محنة الشعوب الأفريقية التي يظل سجلها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تحسد عليه حتى الآن. فقد ألغت الصراعات وعدم الأمن العام السلام والتنمية في القارة، وكذلك الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، خاصة الماس، لتمويل الحرب، وهذه العناصر ما من شأنها إلا إفقار الأجيال المقبلة. ونعتقد أن إنهاء الصراع في أفريقيا ضروري جدا من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ومنذ بعض الوقت، أقامت منظمة الوحدة الأفريقية في المكان الملائم الجهاز المركزي المعني بالوقاية من الصراعات وإدارتها وحسمها. ولقد قطعت جهود الجهاز المركزي، العامل بالترادف مع المنظمات الإقليمية، شوطا طويلا نحو حسم الصراعات والحالات المتفجرة على القارة. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، ولمجلس الأمن وحده الحق في إعطاء دفعة لهذه الجهود وبدء وإنهاء المبادرات الأخرى، بما في ذلك حفظ السلام الناجع.

إن التزام الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن، بالوقاية من الصراعات والحد منها وحسمها جدير بالثناء البالغ. كما أننا نعتقد أن مبادئ الحكم الصالح وحسن الجوار ينبغي تعزيزها، كما يجب أيضا إزالة أسباب الصراع الأخرى.

وينبغي بذل الجهود الحالية لمعالجة قضية انتشار الأسلحة الصغيرة بما تستحقه من استعجال. وفي أفريقيا، عقد اجتماعان في أديس أبابا وفي نيروبي بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة، وأكد الاجتماعان كلاهما خطورة المشكلة. ويحدونا أمل مخلص أن يبرز إطار قانوني ومؤسسي لمواجهة الأخطار التي يمثلها التراكم غير المشروع والامتلاك غير القانوني للأسلحة الصغيرة.

وفي الحالات التي تحدث فيها الصراعات بالفعل، يجب على مجلس الأمن بالضرورة أن يحشد كل ثقله لها. ونحن نطالب بإعطاء أفريقيا نفس ثقل المناطق الأخرى من ناحية الوزع السريع وقوام القوات.

وقضية الوقاية من الصراعات، وخاصة في أفريقيا، معقدة، ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل العمل عن كثب مع منظمة الوحدة الأفريقية؛ ومع المنظمات الإقليمية مثل السلطة الحكومية المشتركة المعنية بالتنمية، والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا؛ ومع مؤسسات الاستراتيجية والسلام من أجل فهم ثم معالجة تهديد نشوب الصراعات. بيد أنه سيكون من الصعب منع الصراعات - كما ذكر متكلمون آخرون من منطقتنا - طالما لا يزال الفقر واليأس يستبدان في أفريقيا ونحن نؤمن بأن الحكم الصالح، والديمقراطية

التشاركية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، ومبدأ حسن الجوار سوف يمنع، في المجموع الإجمالي، الصراعات في النهاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كينيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل رواندا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي لإعطائي الكلمة. كما انتهز هذه الفرصة لأرحب بكم في نيويورك ولأقدم تهانينا الحارة لكم ولوفدكم على تقلدكم رئاسة هذا الجهاز وعلى إدراج هذا البند الهام على جدول أعمال المجلس.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعطينا جميع أنواع المبادئ التوجيهية في البحث عن السلام وصيانته، وضمان الأمن الدولي في جميع أرجاء العالم. بيد أن التجربة تبين أن مجلس الأمن، رغم جهوده العديدة – إذا كانت الجهود قد بذلت حقا بصورة جماعية – فشل في معظم النواحي في منع الصراعات المسلحة التي تقلق السلام والأمن في العالم. ورغم أنه سجل النجاح – النجاح الذي نمتدحه – فإن عدد حالات الفشل تتجاوز عدد الإنجازات الناجحة. ولا ينبغي أن يؤدي به هذا إلى الانكماش، ولكن إلى القيام بما هو أكثر وأفضل.

ويعتقد وفدي أن مثل هذا الخلل في الإنجازات يرجع إلى تحفظ النهج، كما لو لم يكن العالم قد تطور منذ إنشاء منظمتنا. ويخاف الناس أحيانا من إبلاغهم بالحقيقة ومن الابتكارات، وهكذا فإنهم يرفضون صراحة الاعتراف بأخطائهم وتعديل مسار عملهم. ولأن أولئك الذين يولدون الصراعات يفعلون ذلك في محاولة للتمسك بالسلطة والمصالح التي تكمن فيها، فإن أعضاء هذه المنظمة لا يستطيعون أحيانا الإفلات من مبدأ المحافظة على الوضع الراهن مهما كانت النتائج. ومقاومة التغيير ينذر بسوء الطالع ولكنه لا ينبغي أن يؤخذ ببساطة إذا كنا حقا نريد التغيير، وللأفضل، في محاولاتنا لمنع الصراعات المسلحة.

وبموجب الفقرة ١ من المادة ١ من الميثاق، والتي اقتبسها الأمين العام كوفي عنان أيضا هذا الصباح، يتعين على هذه المنظمة

”أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم“.

وحينما يتعين اتخاذ تدابير جماعية لمنع الكوارث، حدثت انقسامات بين الأعضاء – ونحن جميعا بشر – وحينما اتخذت التدابير، كانت قاصرة على مجرد اعتماد القرارات بدون عمل. وحيثما سلطت الأضواء على الأدلة الصارخة لتهديدات السلام والأمن، إما أن تكون الإجراءات لم تتخذ بصورة آنية أو تكون قد اتخذت بوجل وبدون حسم. وهذه حقيقة مقيتة. ولقد وضعت هذه المجموعة من الأحداث سوابق وينبغي أن نضعها في أذهاننا بوصفها أدوات للتدقيق والمراجعة اليومية بدلا من إبداء ردود الأفعال، وإبدائها بتفكك وبصورة دفاعية، عند إثارتها وعندما يكون الوقت متأخرا عما ينبغي. وعلينا مؤازرة بعضنا البعض، ولكن يجب أن نقبل أولا مثل هذا التغيير تحت قيادة مجلس الأمن.

إن المحافظة على السلام والأمن في العالم ليست أكثر من المحافظة على الزخم. وتنتج يوميا بلايين من القطع الإخبارية لصناع السياسات ومتخذي القرارات للعمل بها. وما يهم ليس حجم المعلومات المنتجة، ولكنه على الأصح هو ما تفعله بهذه المعلومات وكيفية قيامكم بفعله.

وكان من الممكن منع مآسي رواندا وسربرينيتشا على أساس المعلومات المتوافرة. وكان من الممكن تفادي الحالة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم حتى

قبـــل نشـــوبها. وكوســـوفو مثـــل آخريـــن أمثلـــة كثـــيرة. وللدبلوماسية الوقائية مزاياها، والافتقار إلى الإرادة السياسية؛ الذي كثيرا ما يُعزى إلى المجتمع الدولي لأننا ببساطة لا نجرؤ على الإشارة بالأصبع إلى أولئك المسؤولين، قد أصبح، لسوء الطالع، عذر هذا القرن. والإرادة السياسية موجودة ولكنها تشكل بمصالح الفاعلين. وهكذا فإنك لا تستطيع منع الصراعات بدون مواجهة قضية المعايير المزدوجة، لأن السلام والأمن مُعديان كالصراعات. وأنت تحصد ما تبذره.

ونحن نمنع على أساس ما نعرفه. وما لدينا من معرفة يصبح مصدر إلهام لنا نعمل به ونستخدمه بتخيل ومن جميع الزوايا. والقعود عن استخدام خيالنا واتخاذ إجراءات تصحيحية بصورة جماعية سوف يعيق منع الصراعات في المستقبل.

وأشير إلى المثال الوارد في التقريرين اللذين بعثت بهما هذه الهيئة وهما: تقرير سربرنيتشا وتقرير كارلسون. فهما يوضحان كيف كان بوسع المجلس أن يمنع ما حدث. فمنذ اليوم الذي أودع فيه تقرير كارلسون لدى مجلس الأمن لم يُتخذ أي إجراء ولم يُذكر أي شيء يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير. فكان هناك صمت تام.

ولا يمكن تجنب الدروس المستفادة أو زيادة تأخيرها بشيء من الراحة، بل ينبغي أن تساعد في منع وقوع أخطاء مماثلة في أماكن أخرى. ولكن كل الدلائل والأعمال وردود الأفعال تشير إلى أن الطريق أمامنا طويل كي ننظر بجدية إلى التدابير الوقائية اللازمة لكفالة السلم والأمن في العالم. وينبغي أن يكون النقد الذاتي مقبولا وسيلة لتذكير بعضنا بعضا بأننا جميعا معنيون وأن كل عضو في هذه المنظمة له وزنه. والاهتمام بالجميع وليس بالبعض يقودنا بأسلوب جماعي أكثر للتصدي لقضايا العالم حين تنشأ والتعامل معها على نحو سليم من أجل السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون هذا هو الأسلوب الثابت والمتساوق للعمل في هذا المجلس، الذي يود وفدي التأكيد على دعمه الكامل له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رواندا على كلماته الرقيقة.

والمتكلم التالي على قائمتي هو المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، السيد مختار لاماني، الذي وجّه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. فأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ويشرفني أيضا أن أتمكن من الكلام أمام هذا المجلس، وأعرب عن سروري بوجه خاص للمشاركة اليوم في هذا الاجتماع المكرس لدور مجلس الأمن في منع الصراع المسلح.

وعموما فإن أنشطة حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدا. وأصبحت متعددة المهام بشكل متزايد وتشمل مجالات كثيرة بكثرة تنوعها، مثل بناء أو توطيد المؤسسات، ورصد ومراقبة الانتخابات، وإعادة تعمير البنى الأساسية وتجريد الفصائل المتنافسة من السلاح.

وهذا هو السبب في أن أصبح واضحا أن منع الصراع ينبغي أن يكون واحدة من المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، لأنه أقل تكلفة من حيث أرواح البشر وأقل خطورة على المجتمعات المعنية، بل وعلى البشرية جمعاء في واقع الأمر. وهو من هذه الناحية ييسر التحول من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة للمنع. وقد جاء التسليم بهذا مرات كثيرة من مجلس الأمن باعتبار ذلك أحد الأهداف ذات الأولوية لمستقبل تطوير المنظمة.

ويقتضي منع الصراع التقريب بين الأنشطة بالغة التباين، التي تبدأ من الإنذار المبكر وتنتهي بالدبلوماسية الوقائية، والوساطة والمصالحة. ولكنه يتطلب أيضا اتخاذ تدابير هيكلية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ومن ثم التطرق إلى إعادة تأهيل المجتمعات المعنية وإلى التنمية والقضاء على الفقر ومراقبة مبيعات الأسلحة.

ويتفاوت منع الصراع من منطقة إلى أخرى لأن أسباب الصراع تتفاوت أيضا من منطقة إلى أخرى. وهذا هو السبب في أن إنشاء آليات فعالة لتنسيق أنشطة المنع وبناء السلام فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية لأنه يمكّننا من أن نواجه معا التحديات التي ينطوي عليها حفظ السلام الفعال والمستدام.

وتتراوح تشكيلة المسائل المتعين تسويتها بين المسائل السياسية والمسائل الاجتماعية الاقتصادية، وبين المسائل الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان. ومن شأن مشاركة المنظمات الإقليمية حسبما وردت في الفصل الثامن من الميثاق أن تيسر لنا الاستفادة من المزايا المقارنة لكل منظمة.

وفي هذا السياق، أرحب بمبادرة الأمين العام، السيد كوفي عنان، بعقد اجتماعات دورية مع الأمناء العامين للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة، كمنظمتي مثلا، منظمة المؤتمر الإسلامي، لمناقشة الدور الذي يمكن أن تقوم به في منع الصراع. وأود أن أتوجه إليه بالتهنئة على فكرته الرامية إلى إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي لإجراء إعادة تقييم متعمقة لحفظ السلام.

ونرى أن هذه المبادرات من أهم عناصر منع الصراعات وإدارتها وفضها. ويجب في نهاية المطاف أن نتذكر أن منع الصراعات ميدان يمكن عمل الكثير فيه وبصورة أفضل، وأنه الآن، وسيظل، المسؤولية العليا لمجلس الأمن. ولذا يلزم وجود الإصرار المشترك والأهداف الواضحة، لأن الأنشطة من أجل السلام في مختلف أنحاء العالم مترابطة، وكل لا يتجزأ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي على كلماته الرقيقة.

لم يعد هناك متكلمون على قائمتي.

ومعروض على المجلس نص بيان من الرئيس باسم المجلس بشأن المسألة المدرجة على جدول أعمال المجلس. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سوف يصدر بيان الرئيس بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/PRST/2000/25.

وبذا يكون مجلس الأمن قد فرغ من هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠